تقرير
اللا مساواة
في العالم
٢٠١٨

الملخص التنفيذي

النسخة العربية

قام بالتنسيق

FACUNDO ALVAREDO
LUCAS CHANCEL
THOMAS PIKETTY
EMMANUEL SAEZ
GABRIEL ZUCMAN

WORLD INEQUALITY LAB

قام بالكتابة والتنسيق:
Facundo Alvaredo
Lucas Chancel
Thomas Piketty
Emmanuel Saez
Gabriel Zucman

المنسق العام:
Lucas Chancel

فريق البحث:
Thomas Blanchet
Richard Clarke
Leo Czajka
Luis Estévez-Bauluz
Amory Gethin
Wouter Leenders

يعزز التقرير مقالات بحثية جديدة كتبها:
Facundo Alvaredo
Lydia Assouad
Anthony B. Atkinson
Charlotte Bartels
Thomas Blanchet
Lucas Chancel
Luis Estévez-Bauluz
Juliette Fournier
Bertrand Garbinti
Jonathan Goupille-Lebret
Clara Martinez-Toledano
Salvatore Morelli
Marc Morgan
Delphine Nougayrède
Filip Novokmet
Thomas Piketty
Emmanuel Saez
Li Yang
Gabriel Zucman

رخصة المشاع الإبداعي
4.0 - CC BY-NC-SA 4.0
مختبر اللا مساواة العالمية، ٢٠١٧

تصميم: Grand Krü، برلين

العمل الفني على الغلاف مأخوذ
عن صورة من تصوير
Dimitri Vervitsiotis / Getty Images

زملاء WID.world

يعتمد التقرير بالأساس على البيانات التي جمعها وأنتجها وعمل على اتساقها فريقٌ من مئات الباحثين الزملاء في WID.world في خمس قارات، يساهمون جميعهم في قاعدة بيانات الثروة والدخل العالميين (للمزيد من المعلومات، برجاء زيارة (www.wid.world/team

تقرير اللا مساواة في العالم **٢٠١٨**

الملخص التنفيذي

١. ما هو الهدف من التقرير عن اللا مساواة في العالم ٢٠١٨؟

يعتمد تقرير اللا مساواة في العالم ٢٠١٨ على أحدث أسلوب لقياس اللا مساواة في كل من الثروة والدخل، بشكل منهجي وشفاف. يسعى مختبر اللا مساواة العالمية، عن طريق إعداد هذا التقرير، إلى ملء الفراغ الديمقراطي، وإلى إمداد مختلف اللاعبين في المجتمع بعدد من المعطيات اللازمة من أجل الانخراط في جدل عام مبني على الوقائع بشأن موضوع اللا مساواة.

◄ الهدف من تقرير اللا مساواة في العالم ٢٠١٨ هو المساهمة في الجدل الديمقراطي العالمي حول موضوع اللا مساواة الاقتصادية، وذلك عن طريق تقديم أحدث وأشمل بيانات إلى مائدة النقاش العام.

◄ اللا مساواة الاقتصادية هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد. ومن الصعب تفاديها إلى حد ما. ولكننا نعتقد مع ذلك أنه إذا لم تتم مراقبتها ومعالجتها كما ينبغي، فمن الممكن أن تؤدي إلى أشكال متعددة من الكوارث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

◄ هدفنا ليس إقناع الجميع بشأن اللا مساواة. فهذا أمر مستحيل، ببساطة لأنه لا توجد أي حقيقة علمية بخصوص القدر المثالي من اللا مساواة، ناهيك عن صعوبة إيجاد المزيج الأنسب اجتماعيًا من السياسات والمؤسسات اللازم لتحقيق ذلك القدر المثالي. وفي النهاية، فإنه بالنقاش العام، وعن طريق المؤسسات السياسية وإجراءاتها، يكون اتخاذ مثل تلك القرارات الصعبة. ولكن مثل تلك النقاشات والإجراءات تحتاج إلى معلومات أكثر انضباطا وشفافية عن الدخل وعن الثروة.

◄ من أجل إمداد المواطنين بالوسائل اللازمة لاتخاذ قراراتهم، نسعى أيضا إلى أن نربط بين ظواهر الاقتصاد الكلي مثل سياسات التأميم والخصخصة، والتراكم الرأسمالي، وتطور الدين العام- وبين اتجاهات الاقتصاد الجزئي في اللا مساواة والتي تركز بشكل خاص على دخول الأفراد والتحويلات الاجتماعية الحكومية، والثروة الشخصية والدين الشخصي.

◄ القيام بهذا الربط بين بيانات اللا مساواة على المستوى الكلي مع تلك على المستوى الجزئي ليس بالأمر السهل. لأن هناك عددا من الدول لا ينشر (بل وأحيانًا لا يُصدر أساسًا) إحصاءات تفصيلية ومتسقة عن اللا مساواة في الدخل ولا في الثروة. وتعتمد قياسات اللا مساواة التقليدية على مسوح القطاع العائلي، والتي بطبيعتها تقدر الدخل والثروة للأفراد في أعلى السلم الاجتماعي بأقل من حقيقتها.

◄ من أجل التغلب على أنواع قصور الاحصاءات الحالية، نعتمد على منهجية مبتكرة، تزاوج بين كل مصادر البيانات المتاحة بشكل شفاف ومنهجي: مجموع الدخول والثروات في الحسابات القومية (بما فيها كلما أمكن، تقدير الثروات الموجودة في الملاذات الضريبية)، مسوح الدخل والثروة للقطاع العائلي، البيانات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل (أينما وجدت)، وأخيرا، التصنيفات الخاصة بالثروات الكبرى.

◄ تعتبر سلاسل البيانات الموضحة في هذا التقرير ثمرة عمل جماعي لعدد يفوق أكثر من مائة باحث، يغطون كافة القارات ويقومون بتغذية قاعدة بيانات العالم عن الدخل World Income Database WID. كل بياناتنا متاحة على الانترنت على الرابط wir2018.wid.world، وكلها قابلة للنسخ، بما يسمح للجميع أن يستخدمها للقيام بتحليله، من أجل تكوين رأيه الخاص عن اللا مساواة.

٢. ما هي النتائج الجديدة التي تتعلق بالتفاوتات العالمية بين الدخول؟

هناك ما يدل على أن التفاوتات في الدخول قد زادت في كل أقاليم العالم تقريبًا خلال العقود الأخيرة، وإن اختلفت حدة الزيادة بين إقليم وآخر. ويؤكد هذا التباين في حدة اللا مساواة بين بلد وأخرى، رغم التقارب في مستوى التنمية أحيانا على أهمية الدور الجوهري الذي تلعبه المؤسسات والسياسات العامة في كل بلد في تطور اللا مساواة. وتختلف اللا مساواة في الدخل كثيرا من منطقة لأخرى حول العالم. فنجدها في أقل مستوياتها في أوروبا، وفي أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط.

وتختلف اللا مساواة في الدخل كثيرا من منطقة لأخرى حول العالم. فنجدها في أقل مستوياتها في أوروبا، وفي أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط.

◄ تتفاوت درجات اللا مساواة كثيرا بين أقاليم العالم المختلفة. في عام ٢٠١٦، كان ال ١٠في المائة الأعلى دخلا يحصلون على نصيب من الدخل القومي يعادل ٣٧ في المائة في أوروبا، و٤١ في المائة في الصين، و٤٦ في المائة في روسيا، ويبلغ ٤٧ في المائة في الولايات المتحدة وكندا، و٥٥ في المائة في جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. أما في الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر لا مساواة في العالم، وفقا لتقديراتنا، فيحوز العشير الأعلى على ٦١ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمنطقة **(انظر الشكل م-١)**.

لقد نمت التفاوتات بين الدخول خلال العقود الأخيرة في كل الدول تقريبًا، وإن اختلفت حدتها، بما يجعلنا نعتقد بأن المؤسسات والسياسات العامة تلعب دورًا في تطورها.

◄ منذ عام ١٩٨٠، زادت التفاوتات في الدخول بسرعة في أمريكا الشمالية والصين والهند وفي روسيا، ولكن بسرعة أقل في أوروبا (**انظر الشكل م ٢-أ**) بنظرة تاريخية أعمق، تشير تلك البداية في ارتفاع اللا مساواة إلى نهاية النظام المساواتي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اتخذ أشكالا متعددة في تلك المناطق.

الشكل م-١

نصيب ال١٠ في المائة الأغنى في العالم من الدخل، عام ٢٠١٦

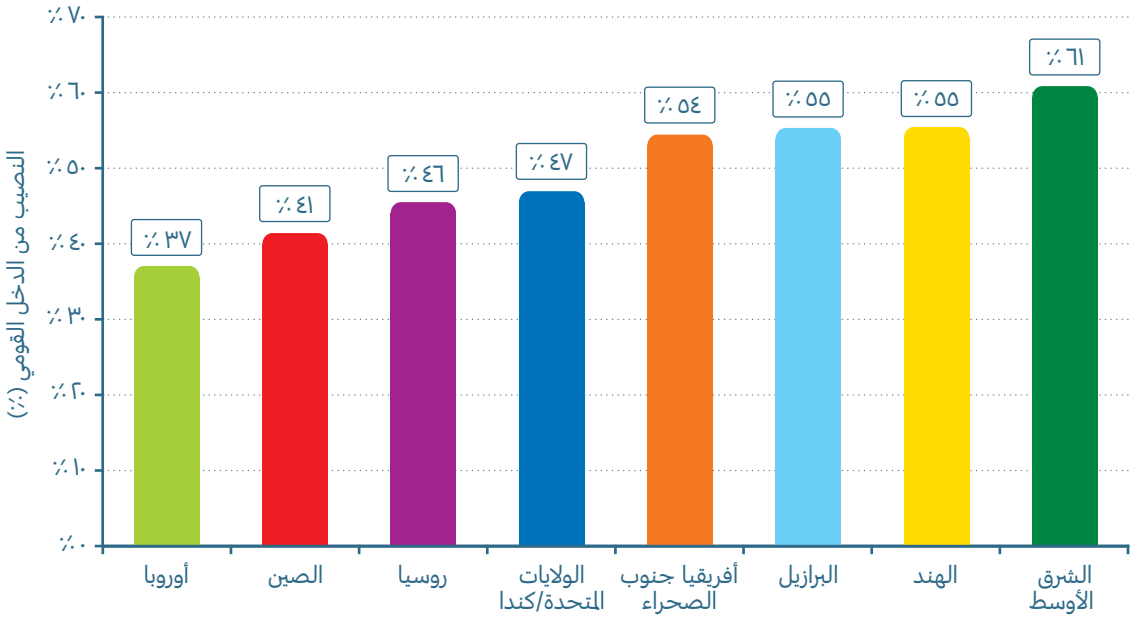

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، بلغ نصيب العشير الأعلى (شريحة ال١٠ في المائة الأعلى دخلا) ٣٧ في المائة من الدخل القومي في أوروبا، في مقابل ٦١ في المائة في الشرق الأوسط.

الشكل م ٢-أ

نصيب شريحة ال١٠ في المائة الأعلى دخلا في العالم، الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦:
تتزايد اللا مساواة حول العالم كله تقريبا، ولكن تتفاوت حدتها

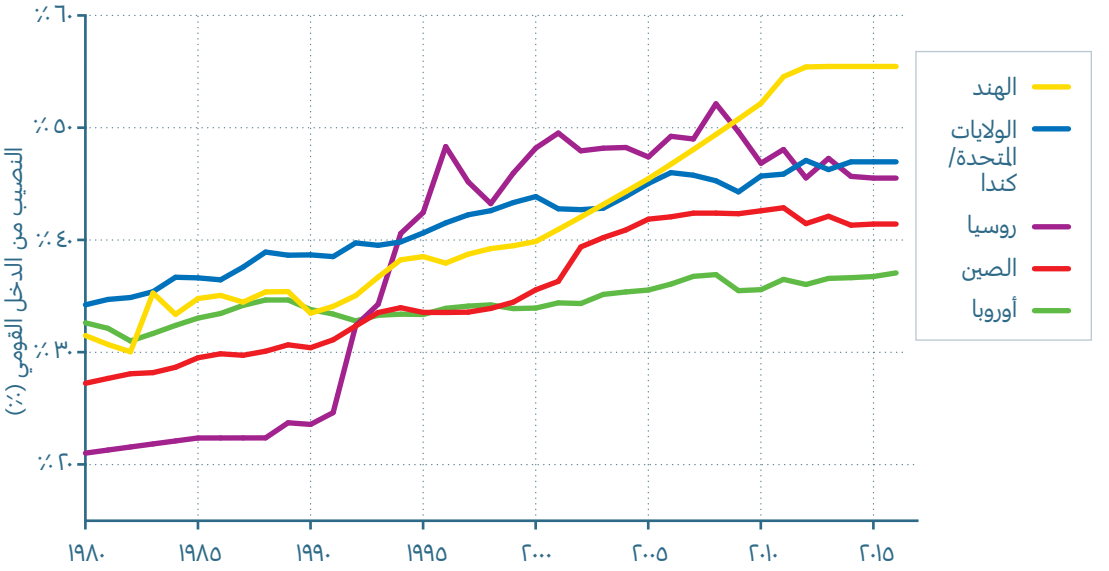

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصل العشير الأعلى للدخل في الولايات المتحدة وكندا على ٤٧ في المائة من الدخل القومي، في مقابل ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠.

◄ هناك استثناءات في هذه الصورة العامة. في الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء وفي البرازيل، ظلت اللا مساواة في الدخول مستقرة نسبيًا، عند مستويات مرتفعة (**الشكل م ٢-ب**)، إذ ترسم تلك المناطق، التي لم تعرف أنظمة مساواتية بعد الحرب، «أفق اللا مساواة» أمام العالم.

◄ يوضح تنوع الاتجاهات المشاهدة في مختلف البلاد منذ عام ١٩٨٠ أن القوى الدافعة للا مساواة في الدخل على المستوى القومي هي محصلة السياقات المؤسسية والسياسات المتنوعة.

◄ ويتضح ذلك من المسارات المختلفة التي تم اتباعها خلال العقود الأخيرة في نظم اشتراكية أو ذات تدخل كبير من قبل الدولة، مثل الصين والهند وروسيا (**الأشكال م ٢-أ، م ٢-ب**). في حالة روسيا، كانت الزيادة حادة في اللا مساواة، وفي الصين كانت معتدلة، ومتدرجة نسبيًا في الهند. ويرجع هذا التباين إلى اختلاف سياسات الانفتاح والتحرير المتبعة في كل من تلك البلدان.

◄ ويبلغ التباين أقصاه بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، واللتان عرفتا مستويات متقاربة من اللا مساواة في الثمانينات، على عكس وضعهما اليوم. كان نصيب شريحة الواحد في المائة الأغنى في المنطقتين يقترب من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠. ولكنه بلغ في أوروبا، في عام ٢٠١٦، ١٢ في المائة. بينما قفز في الولايات المتحدة إلى ٢٠ في المائة. وفي نفس الوقت، تراجع نصيب ال٥٠ في المائة الأفقر في أمريكا من أكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦ (**الشكل م ٣**).

◄ يمكن تفسير المسار الذي اتبعته الولايات المتحدة إلى حد كبير باللا مساواة في التعليم، إلى جانب الضرائب التي قلت درجة تصاعديتها مع الوقت، رغم الارتفاع الصاروخي في الدخول العليا منذ الثمانينيات، وكذا الارتفاع في العائد على رأس المال، وبخاصة الثروات الكبرى منذ بداية القرن الحادي والعشرين. في أثناء ذلك، انخفضت تصاعدية الضريبة في أوروبا، ولكن بدرجة أقل. كما حدت سياسات التعليم والأجور، والتي تحابي إلى حد ما الطبقات المتوسطة والدنيا، من التفاوتات في الأجور. وفي حين انخفضت التفاوتات بين المرأة والرجل في كلٍ من المنطقتين، إلا أنها ظلت حاضرة بشكل خاص في قمة السلم.

الشكل م ٢-ب

نصيب شريحة ال١٠ في المائة الأعلى دخلا في العالم، ١٩٨٠-٢٠١٦:
تتزايد اللا مساواة حول العالم كله تقريبا، ولكن تتفاوت حدتها

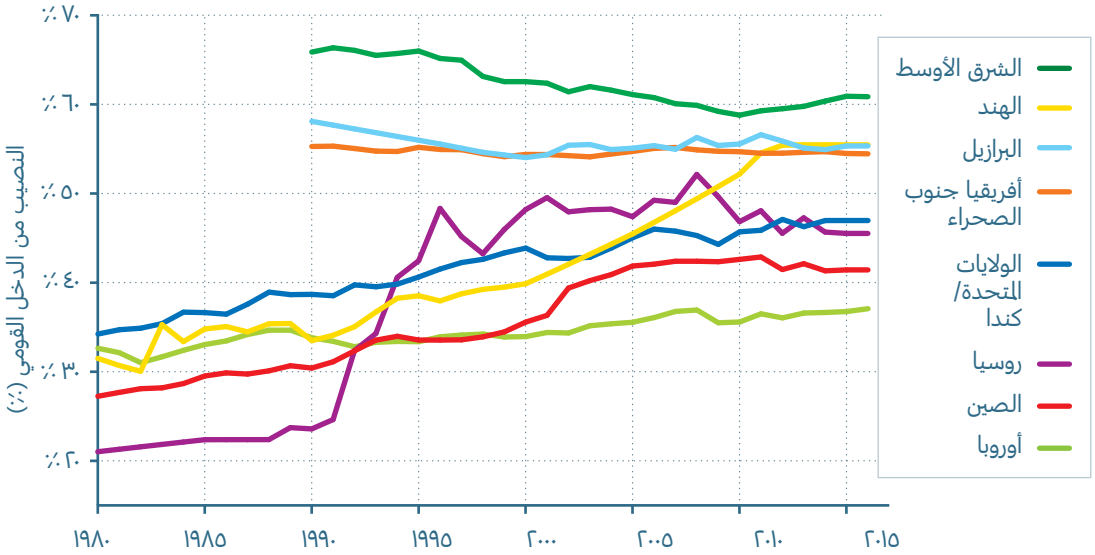

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصل العشير الأعلى (أغنى ١٠ في المائة من حيث الدخل) على ٥٥ في المائة من الدخل القومي في الهند، مقابل ٣١ في المائة في عام ١٩٨٠.

كيف تطورت اللا مساواة بين سكان الكوكب خلال العقود الأخيرة؟ نحن نقدم أول التقديرات عن توزيع النمو في الدخل العالمي بين الأفراد منذ عام ١٩٨٠. لقد استفادت شريحة ال١ في المائة الأغنى حول العالم ضعف استفادة شريحة ال٥٠ في المائة الأفقر من ذلك النمو. ولكن تلك الشريحة الأفقر استفادت من معدلات النمو المرتفعة، في حين شهدت الطبقة المتوسطة العالمية (والتي تتضمن ٩٠ في المائة من فقراء أوروبا والولايات المتحدة) انخفاضا في معدل نمو دخلها.

على المستوى العالمي، تزايدت اللا مساواة كثيرا منذ عام ١٩٨٠، على الرغم من النمو الكبير في الصين.

◄ لقد تحسن دخل نصف السكان الأفقر حول العالم كثيرا بفضل النمو القوي في آسيا (وبخاصة الصين والهند). ومع ذلك، فإن اللا مساواة التي ظهرت وتنامى على المستوى العالمي منذ الثمانينيات، فإن شريحة ال١ في المائة الأغنى قد حصلت على ضعف النمو الذي حصلت عليه شريحة ال٥٠ في المائة الأفقر (**الشكل م ٤**). وقد كان نمو الدخل ضعيفا في حالة الأفراد الذين يقعون بين تلك الشريحتين (وخاصة عموم الطبقات الوسطى والشعبية في أميركا الشمالية والأوربية).

◄ لم يكن تنامي اللا مساواة متكافئا حول العالم خلال الفترة كلها. فقد زادت حصة شريحة ال ١ في المائة الأغنى من ١٦ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت قليلا إلى ٢٠ في المائة بعد ذلك. في حين تراوح نصيب ال٥٠ في المائة الأفقر حول العالم حول ٩ في المائة منذ عام ١٩٨٠ (**الشكل م ٥**). ويرجع التغير بين عام ٢٠٠٠ وما بعده إلى انخفاض اللا مساواة بين الدخول المتوسطة بين الدول وبعضها البعض، في حين استمرت التفاوتات داخل كل دولة في ارتفاع.

الشكل م ٣

نصيب ال١ في المائة الأعلى ونصيب ال٥٠ في المائة الأدنى في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦: تباين مسارات اللا مساواة في الدخول

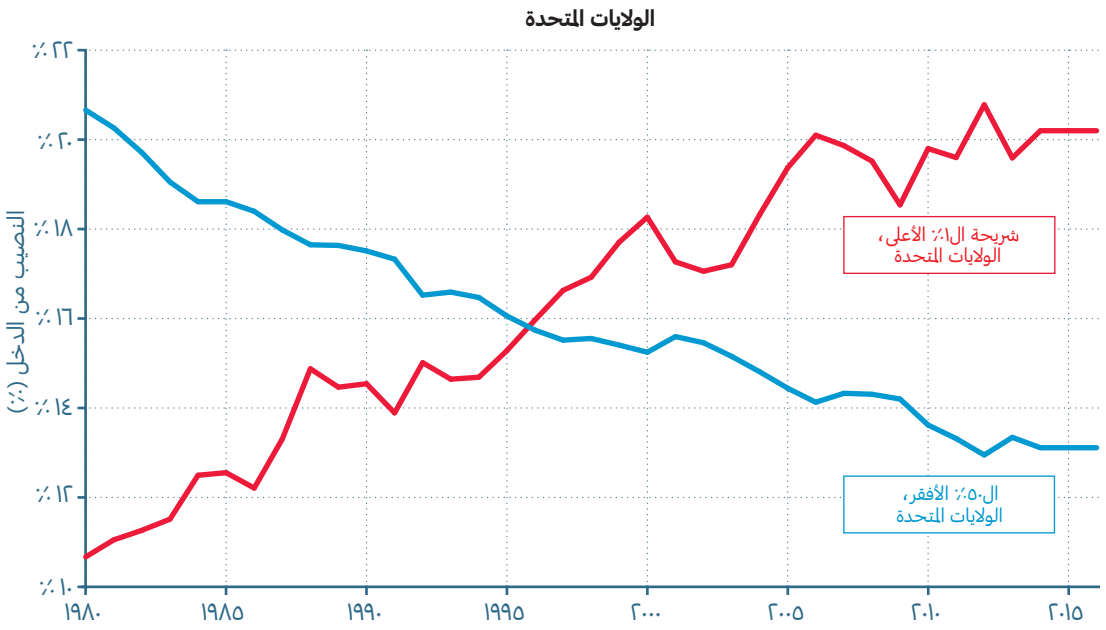

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت شريحة ال١ في المائة الأعلى على ١٢ في المائة من الدخل القومي في أوروبا الغربية، في مقابل ٢٠ في المائة في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٠، كان نصيب شريحة ال١ في المائة الأعلى ١٠ في المائة من الدخل القومي في أوروبا الغربية مقابل ١١ في المائة في الولايات المتحدة.

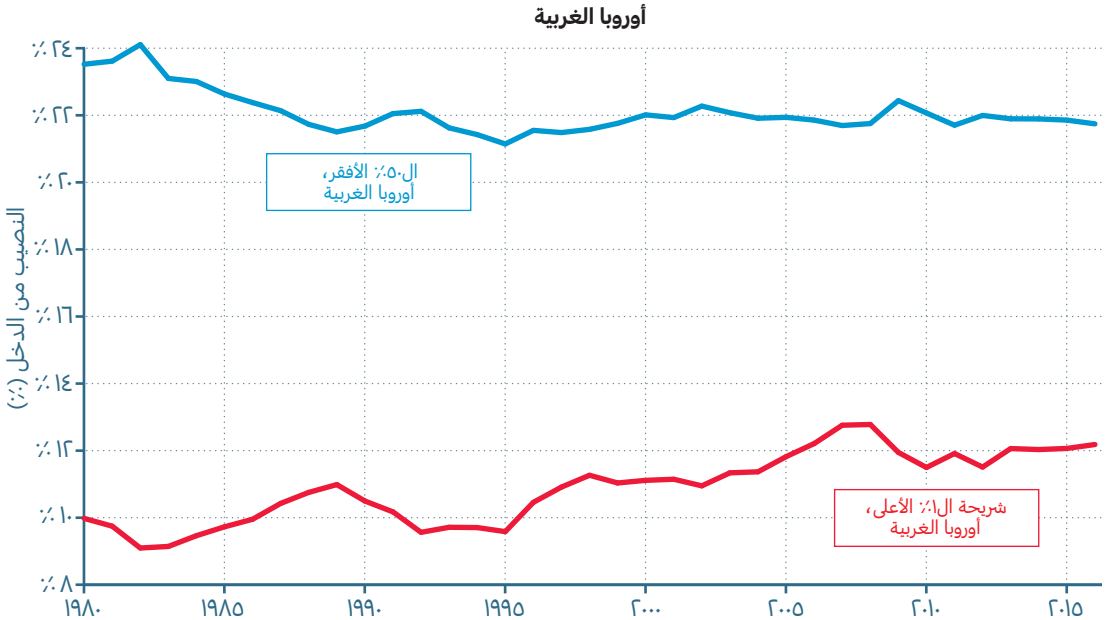

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت شريحة ال٥٠٪ الأفقر في أوربا الغربية على ٢٢٪ الدخل القومي.

الشكل م ٤

اللا مساواة في العالم والنمو: منحنى الفيل، الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦

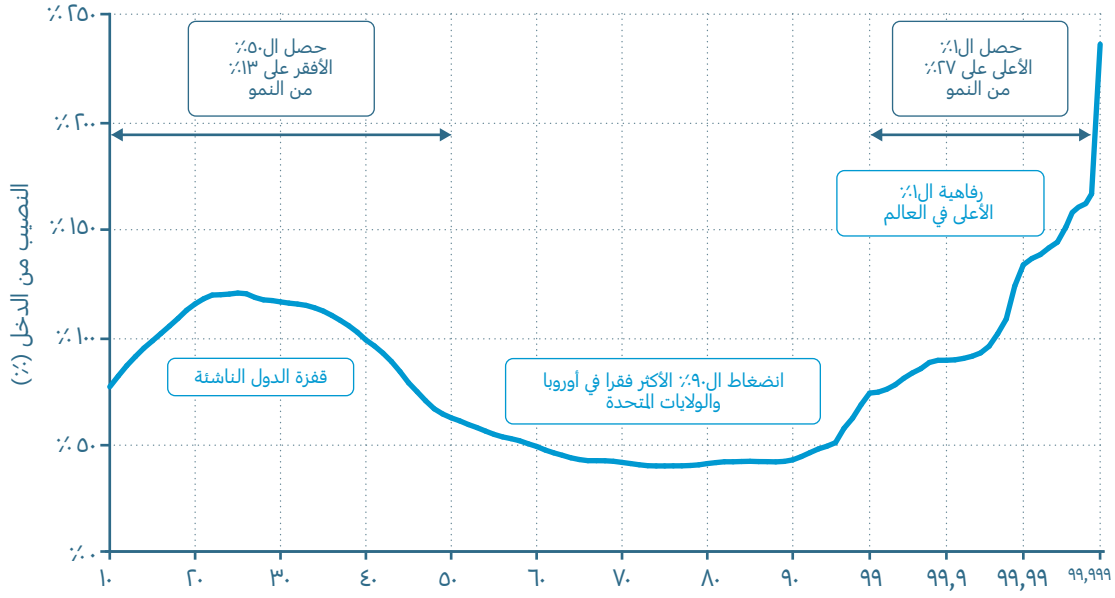

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

على المحور الأفقي، ينقسم عدد السكان العالمي إلى مائة مجموعة، متساوية في الحجم، ومرتبة من اليسار إلى اليمين من الأصغر إلى الأكبر من حيث الدخل. وتنقسم شريحة ال١ في المائة الأغنى بدورها إلى عشرة مجموعات، وكذلك تنقسم الشريحة الأعلى بداخلها. يشير المحور الرأسي إلى إجمالي النمو في دخل الفرد الخاص بكل مجموعة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦. بالنسبة إلى شريحة الواحد في الألف التي تقع بين ٩٩ و٩٩,١ (أي شريحة ال١٠ في المائة الأفقر داخل شريحة ال١ في المائة الأغنى في العالم)، فقد بلغ النمو ٧٤ في المائة في دخلها. وإجمالا، حصلت شريحة ال١ في المائة الأغنى في العالم على ٢٧ في المائة من اجمالي النمو العالمي.يشير المحور الرأسي إلى إجمالي النمو في دخل الفرد الخاص بكل مجموعة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦. بالنسبة إلى شريحة الواحد في الألف التي تقع بين ٩٩ و٩٩,١ (أي شريحة ال١٠ في المائة الأفقر داخل شريحة ال١ في المائة الأغنى في العالم)، فقد بلغ النمو ٧٤ في المائة في دخلها. وإجمالا، حصلت شريحة ال١ في المائة الأغنى في العالم على ٢٧ في المائة من اجمالي النمو العالمي.

الشكل م ٥

تصاعد نصيب ال١ في المائة الأعلى دخلا واستقرار نصيب ال٥٠ في المائة الأقل دخلا في العالم، الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦

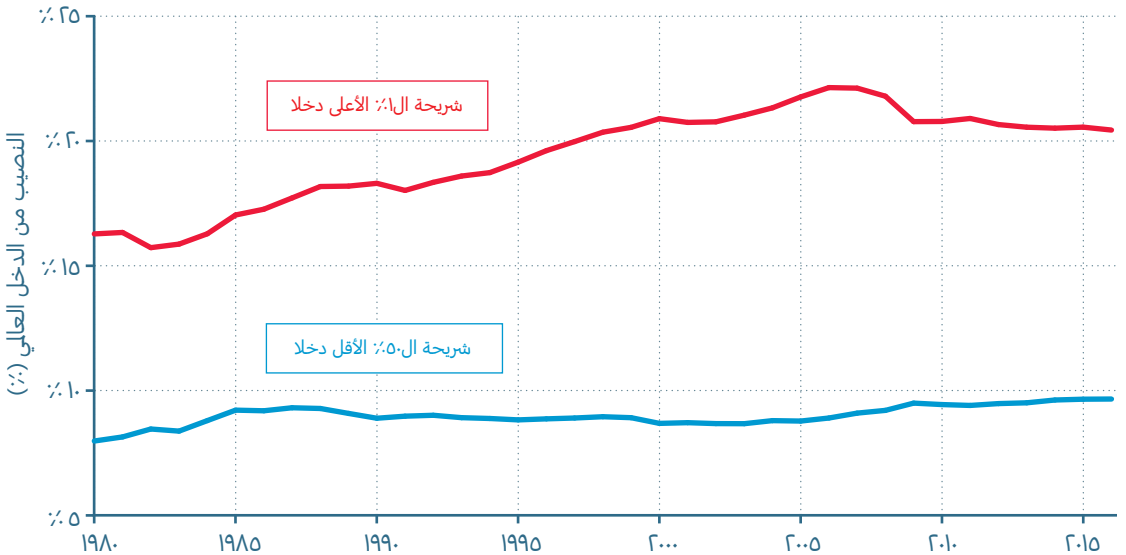

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت الشريحة المئوية العليا على ٢٢ في المائة من الدخل العالمي، في مقابل ١٠ في المائة لل٥٠ في المائة الأقل دخلا. في عام ١٩٨٠، حصلت الشريحة المئوية على ١٦ في المائة من الدخل العالمي، في مقابل ٨ في المائة لل٥٠ في المائة الأقل دخلا.

٣. ما هو أثر قسمة الثروة بين الثروة العامة والثروة الخاصة على اللا مساواة؟

تعتبر اللا مساواة الاقتصادية إلى حد كبير نتاج التوزيع غير العادل لرأس المال. فقد يكون رأس المال إما في يد القطاع الخاص، أو القطاع العام. لقد وجدنا أنه منذ عام ١٩٨٠، في الغالبية العظمى من الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، انتقل قدر كبير جدا من الثروة العامة إلى يد القطاع الخاص. ففي حين نمت الثروة على المستوى القومي بشكل ملموس، فإن الثروة العامة اليوم هي إما صفر أو بالسالب في الدول الغنية. ويحد هذا الوضع من قدرة الدول على الحركة لعلاج اللا مساواة بأنواعها. كما أن لها بالتأكيد عواقب هامة على اللا مساواة في الثروة بين الأفراد.

لقد اغتنى حائزو الثروات الخاصة خلال العقود الأخيرة، في حين افتقرت الدول.

◄ تقيس نسبة «صافي الثروة الخاصة/ صافي الدخل القومي» القيمة الإجمالية للثروة الخاصة التي يمتلكها الأفراد في بلد ما، مقارنة بالثروة العامة المملوكة جماعيا، عن طريق الحكومة. ويساوي مجموع الثروات الخاصة والعامة معًا الثروة القومية. وتعتبر قسمة الثروة بين عام وخاص محددًا أساسيًا لمستوى اللا مساواة.

الشكل م ٦

صعود رأس المال الخاص وانخفاض رأس المال العام في الدول الغنية، الفترة ١٩٧٠–٢٠١٦

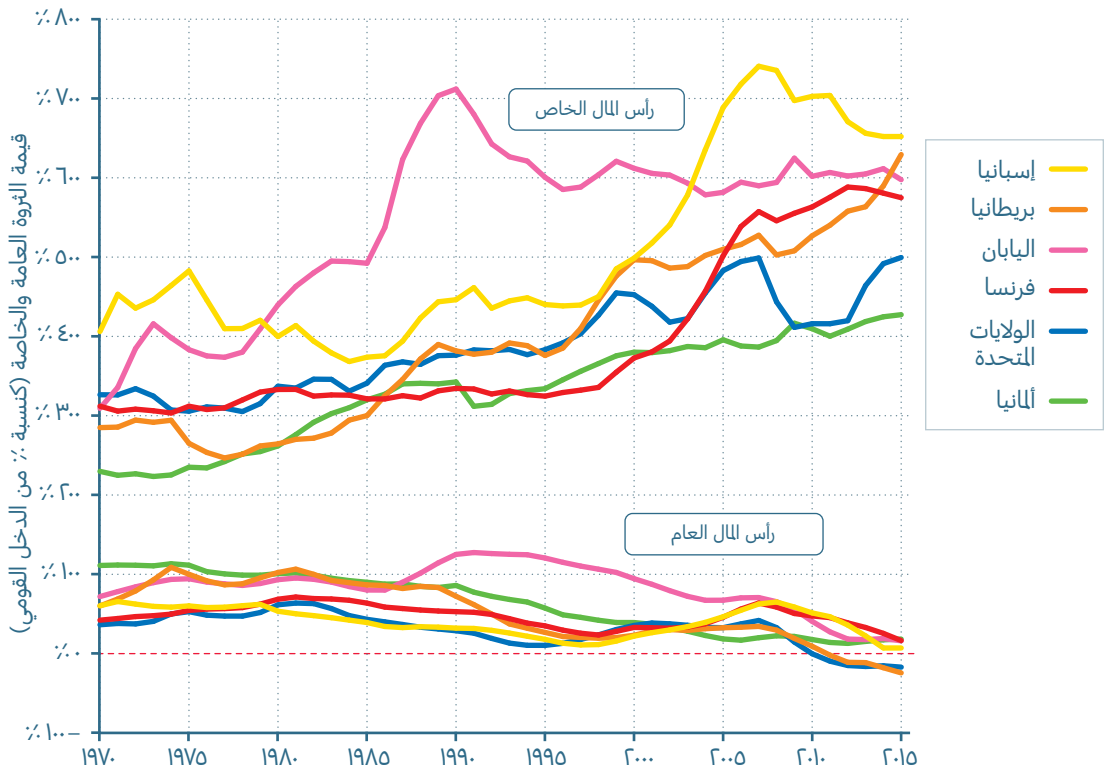

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٥، كان صافي قيمة الثروة العامة (أو صافي رأس المال العام) في الولايات المتحدة سالبا (يساوي -١٧ في المائة من صافي الدخل القومي)، في حين وصل صافي قيمة الثروة الخاصة (صافي رأس المال الخاص) إلى ٥٠٠ في المائة، أي خمسة أضعاف الدخل القومي. في عام ١٩٧٠، كانت الثروة العامة تمثل ٣٦ في المائة من الدخل القومي، بينما بلغ صافي الثروة الخاصة ٣٢٦ في المائة.

◄ لقد شهدت العقود الأخيرة بشكل عام زيادة في صافي الثروة الخاصة، فقد تضاعفت من ٢٠٠–٣٥٠ في المائة من الدخل القومي في معظم الدول الغنية خلال السبعينيات من القرن العشرين، إلى ٤٠٠–٧٠٠ في المائة اليوم. ولم تضعف الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ من تلك الظاهرة، ليس أكثر على أي حال من أي فقاعة مضاربة كالتي تشكلت في عدد من الدول مثل اليابان أو إسبانيا (**الشكل م ٦**). وفي أعقاب المرحلة الانتقالية في الصين وروسيا من الشيوعية إلى الرأسمالية، عرفت الثروات الخاصة في كلا الدولتين معدلات نمو استثنائية في ارتفاعها، فتضاعفت ثلاث مرات في الصين وأربع مرات في روسيا. وتناهز نسبة «الثروة الخاصة/ الدخل القومي» في البلدين المستويات التي نراها في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

◄ وفي المقابل، انخفض صافي الثروة العامة (أي الأصول العامة مطروحا منها الدين العام) في الأغلبية العظمى من الدول منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين. في الصين وروسيا، انخفضت نسبته من الثروة القومية من ٦٠–٧٠ في المائة إلى ٢٠–٣٠ في المائة. بل لقد أصبحت الثروة العامة سالبة خلال السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة وفي بريطانيا، وصارت نسبته بالكاد أعلى من الصفر في اليابان وفي ألمانيا وفرنسا (**الشكل م ٧**). ونستطيع أن نقول إن ذلك الوضع يحد من قدرة الدولة على إدارة دفة الاقتصاد، أو إعادة توزيع الدخول بما يقلل من تزايد اللا مساواة. وتعد الدول الغنية بالبترول، مثل النرويج، هي الاستثناء الوحيد من تداعي الملكية العامة، لامتلاكها صناديق سيادية كبيرة.

الشكل م ٧

انخفاض الملكية العامة، الفترة ١٩٧٨–٢٠١٦

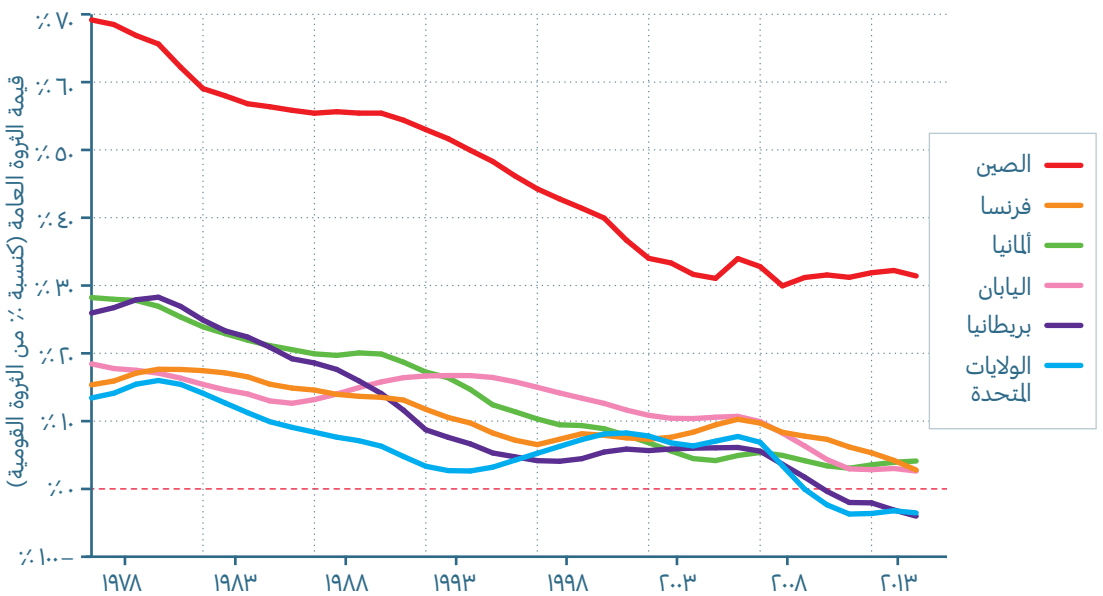

المصدر: WID.world (٢٠١٧)، سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٥، بلغ نصيب الثروة العامة من إجمالي الثروة القومية ٣ في المائة في فرنسا في مقابل ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠.

٤. ما هي النتائج الجديدة فيما يتعلق باللا مساواة العالمية في الثروة؟

لقد ترافقت عمليات الخصخصة ذات الحجم الكبير مع اللا مساواة المتزايدة في الدخول، مما غذّى تصاعد اللا مساواة في الثروة بين الأفراد. بلغت تلك أقصاها في روسيا وفي الولايات المتحدة، ولكنها ظلت أقل حدة في أوروبا. فلم تبلغ التفاوتات بين الثروات بعد المستوى الذي كانت عليه في الدول الغنية في بداية القرن العشرين.

تفاوت النمو في اللا مساواة في الثروة بين الأفراد من بلد لآخر منذ عام ١٩٨٠.

◄ لقد أدت الزيادة في تفاوتات الدخول، وفي تحويل كثير من الثروة العامة إلى القطاع الخاص، خلال الأربعين عامًا الماضية إلى تعميق اللا مساواة في الثروة بين الأفراد. ولكنها لم تبلغ بعد مستواها الذي عرفته الولايات المتحدة أو أوروبا في بداية القرن العشرين.

◄ ومع ذلك، نجد أن اللا مساواة في الولايات المتحدة قد ارتفعت كثيرا، حيث زاد نصيب الـ١ في المائة الأغنى من ملاك الثروات من ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وأهم تطور في هذا الأمر هو ما حدث لشريحة الـ٠,١ في المائة الأعلى ثراءً. فعلى مدار الأربعين عاما، كانت الزيادة في نصيب ثروات الفئات الأعلى في فرنسا وبريطانيا أقل شأنا. وذلك بفضل مفعول المثبط الذي قام به تنامي ثروات الطبقة الوسطى، وأيضًا بفضل انخفاض حدة اللا مساواة في الدخول عما شهدته الولايات المتحدة (**الشكل م ٨**).

◄ شهدت كل من الصين وروسيا أيضا التطور الكبير في نصيب الثروات الأعلى عقب انتقالهم من الشيوعية إلى النظام الرأسمالي. في كلا البلدين، تضاعف نصيب شريحة الـ١ في المائة الأعلى بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٥، من ١٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة في الصين، ومن ٢٢ في المائة إلى ٤٣ في المائة في روسيا.

الشكل م ٨

نصيب شريحة الـ١ في المائة الأكثر ثراء في العالم، الفترة ١٩١٣-٢٠١٥: انخفاض ثم ارتفاع اللا مساواة في ثروة القطاع العائلي

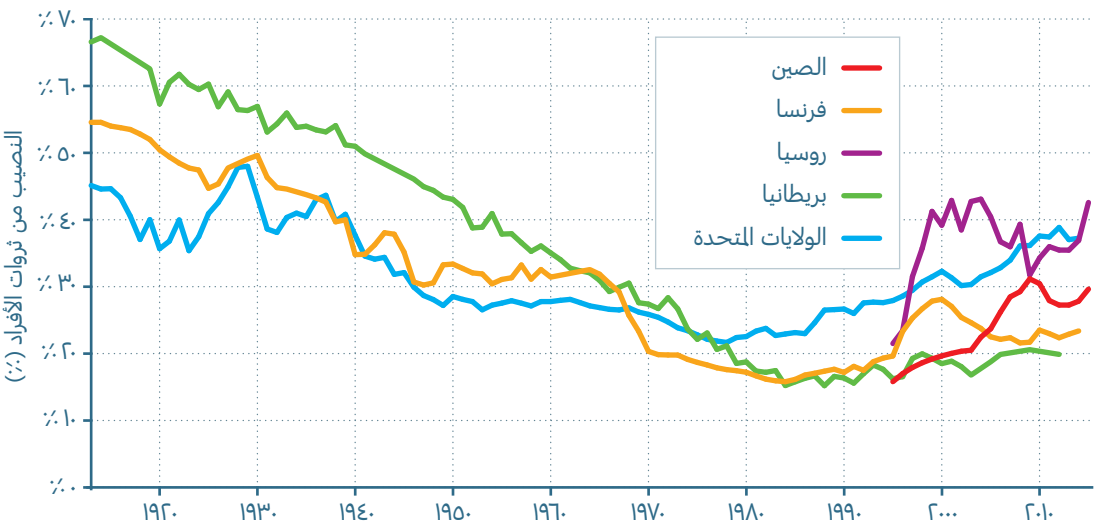

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٥، بلغ نصيب شريحة الـ١ في المائة الأعلى (أكبر ١ في المائة من الثروات) ٤٣ في المائة من إجمالي ثروات الأفراد في روسيا، في مقابل ٢٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٥.

٥. ما هو مستقبل اللا مساواة في العالم وما هي الحلول؟

إننا نقدم تقديرات عن اللا مساواة في الدخول وفي الثروات المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠، وفقًا لعدد من السيناريوهات. في حال إذا ما ظل الوضع الحالي على ما هو عليه، سوف تزداد اللا مساواة حدة. وفي المقابل، خلال العقود القادمة، إذا ما اتبعت كل الدول مسارًا معتدلا نسبيًا للا مساواة على غرار المتبع في أوروبا خلال العقود الأخيرة، فإن اللا مساواة بين الدخول في العالم قد تنخفض -مما قد يشكل خطوة كبيرة نحو القضاء على الفقر حول العالم.

وفقا لسيناريو استمرار الاتجاهات الحالية، ستشهد الطبقة الوسطى حول العالم نصيبها من الثروة ينكمش.

◄ إن تصاعد اللا مساواة في الثروة على المستوى القومي قد أطلق العنان للا مساواة بين الثروات في العالم. إذا ما افترضنا أن التطورات التي تشمل الصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة تمثل الاتجاه العالمي، فإن نصيب شريحة ال١ في المائة الأكثر ثراء حول العالم من الثروة العالمية قد زاد من ٢٨ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦، في حين أن نصيب شريحة ال٧٥ في المائة الأفقر ظل يدور حول ١٠ في المائة خلال نفس الفترة.

◄ إذا ما استمر هذا التوجه على حاله، ففي عام ٢٠٥٠، سنجد أن نصيب شريحة ال١,٠ في المائة الأكثر ثراء حول العالم (العالم هنا ممثل في الصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة) قد يناهز نصيب الطبقة المتوسطة (**الشكل م ٩**).

الشكل م ٩

النصيب من الثروة، الفترة ١٩٨٠–٢٠٥٠: تآكل الطبقة الوسطى حول العالم

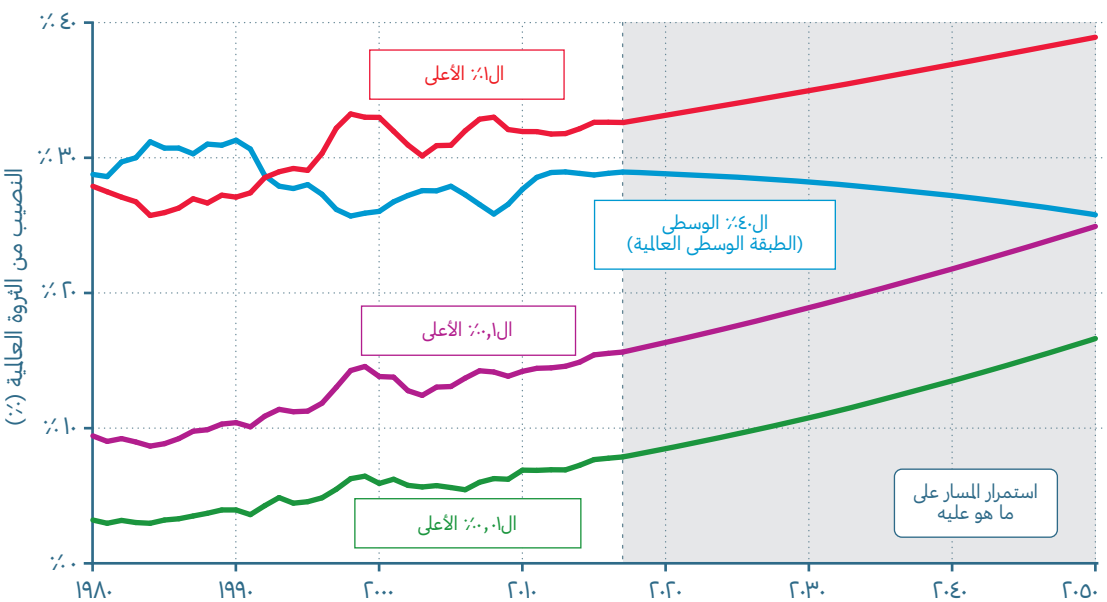

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، إذا ما افترضنا أن العالم يتكون من الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نجد أن نصيب شريحة ال١ في المائة الأعلى كان يبلغ ٣٣ في المائة.
في حالة سيناريو «بقاء الوضع على ما هو عليه»، سوف يرتفع نصيب تلك الشريحة إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٥٠.
في حين أن نصيب شريحة ال١,٠ في المائة الأكثر ثراء سوف يعادل ٢٦ في المائة، أي تقريبا نصيب شريحة الطبقة الوسطى (٢٧ في المائة).

الشكل م ١٠

تعميق اللا مساواة بين الدخول حول العالم ليس قدرا محتوما

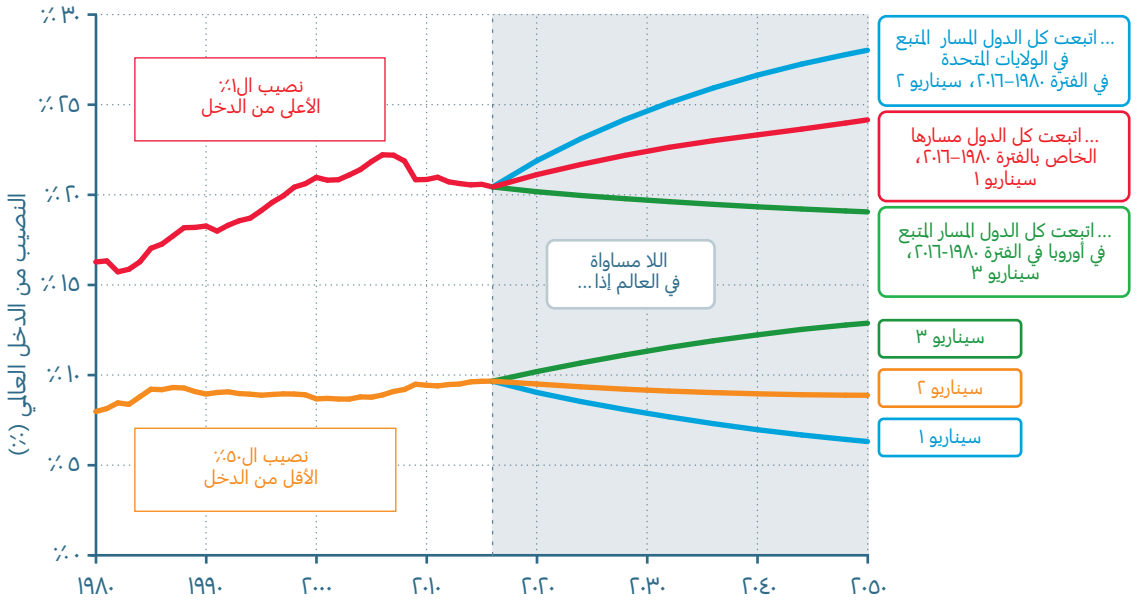

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة ٢٠١٧–٢٠٥٠ مسار اللا مساواة الذي اتخذته الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٦، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب ال١ في المائة الأكثر ثراءا سوف يرتفع إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٥٠. احتسبت تقديرات الدخول باليورو باستخدام معادل القوة الشرائية. يأخذ معادل القوة الشرائية في الاعتبار الفرق بين مستويات المعيشة بين الدول وبعضها البعض. والقيم صافية.

سوف تزداد اللا مساواة أيضا بين الدخول في سيناريو «بقاء التوجه على ما هو عليه». حتى مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة، فإنه لا بديل عن ارتفاع اللا مساواة.

◄ إن اللا مساواة بين الدخول حول العالم سوف تتصاعد أيضا إذا ما ظل المسار المتبع منذ عقد الثمانينيات الماضي على ما هو عليه- وحتى إذا ما تحقق توقعات النمو في الدخل، المرتفعة نسبياً، وذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، خلال العقود الثلاثة القادمة. ستتعمق اللا مساواة إذاً أكثر فأكثر إذا ما استمرت كل الدول في اتباع نفس المسار اللا مساواتي الحاد الذي شهدته الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. وعلى العكس، سوف تتراجع قليلا إذا ما اتبعت كل الدول المسار الذي اتخذه الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٨٠ وحتى اليوم (**الشكل م ١٠**).

◄ يؤثر التطور في اللا مساواة داخل البلد الواحد تأثيرًا كبيرًا على الحرب ضد الفقر في العالم. فبحسب أي مسار تتبعه الدولة، يتراوح الدخل الذي سوف يحصل عليه النصف الأفقر من سكان العالم بين الرقم وضعفه من هنا وحتى ٢٠٥٠ (الشكل م ١١)، أي بين ٤٥٠٠ يورو و٩١٠٠ يورو في السنة لكل راشد.

الشكل م ١١

متوسط الدخل السنوي للفرد الراشد

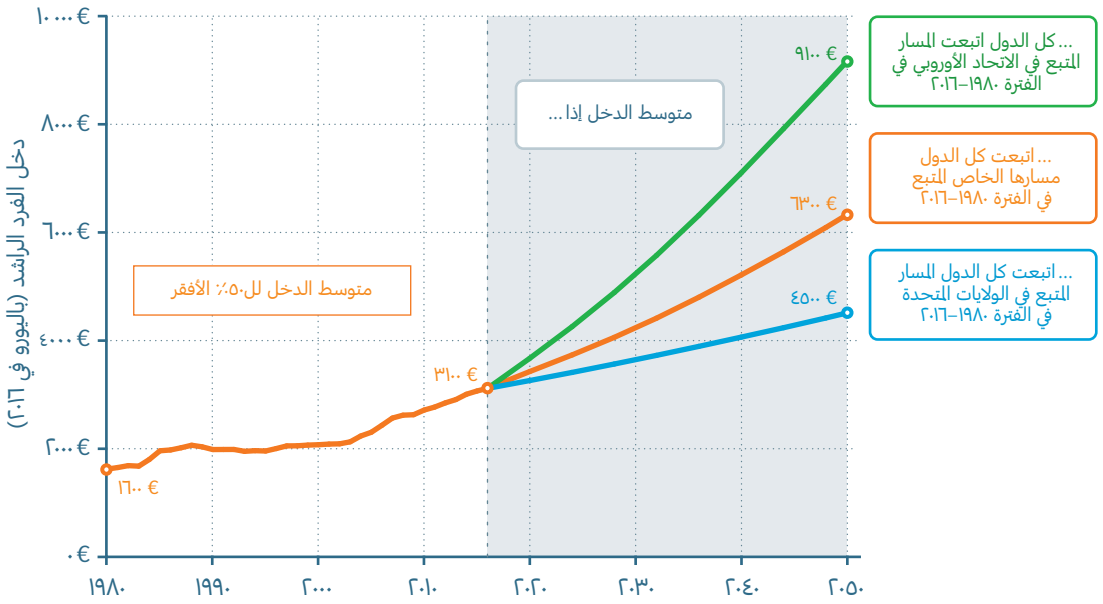

المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

إذا ما اتبعت كل البلاد نفس مسار اللا مساواة الذي اتخذته أوروبا خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٦، فإن متوسط الدخل للنصف الأفقر من السكان في العالم سوف يبلغ ٩١٠٠ يورو في السنة، في عام ٢٠٥٠. تقديرات الدخول باليورو معادلة بالقوة الشرائية. وبالمقارنة بمعادل القوة الشرائية نجد أن: ١يورو=١,٣ دولار= ٤,٤ ين.
يأخذ معادل القوة الشرائية في الاعتبار الفرق بين مستويات المعيشة بين الدول وبعضها البعض.

إن محاربة اللا مساواة في الدخل وفي الثروة حول العالم تتطلب تغييرات هامة في السياسة الضريبية على المستوى القومي والعالمي. كما يجب مراجعة سياسات التعليم، وحوكمة الشركات، وسياسات الأجور في عددٍ كبيرٍ من الدول. ولا يجب إغفال الدور الهام الذي من الممكن أن تلعبه شفافية البيانات.

إن الضريبة التصاعدية أداة مجربة في القضاء على تصاعد اللا مساواة بين الدخول وبين الثروات في قمة السلم الاجتماعي.

◄ تشير الدراسات الاقتصادية والتاريخية إلى أن الضريبة التصاعدية هي أداة فعالة من أجل محاربة اللا مساواة. تمارس تصاعدية معدلات الضريبة أثرا مزدوجا، إذ تخفض اللا مساواة بعد دفع الضريبة، ولكنها أيضا قبل توقيع الضريبة تثبط أصحاب الدخول المرتفعة عن السعي لزيادة نصيبهم من النمو، كالتفاوض على مقابل باهظ الارتفاع لعملهم، ومن ثم زيادة تركز الثروة في أيديهم. ومنذ منتصف السبعينيات الماضية وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، نجد أن الضريبة قد فقدت الكثير من تصاعديتها في الدول الغنية وبعض الدول الناشئة. أما بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فقد استقرت المعدلات الضريبية، بل وزادت في بعض البلدان، ولكن يبقى التوجه المستقبلي غير مؤكد، وسوف يتوقف على النقاش الديمقراطي. من المهم كذلك أن نلاحظ أن الضريبة على التركات هي إما غائبة أو أقرب إلى صفر في الدول الناشئة ذات اللا مساواة المرتفعة، مما يتيح هامشا للحركة غير قليل للإصلاح الضريبي في تلك الدول.

سوف يسمح إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية بالتعرف على مالكيها، وهو ما يسدد ضربة قوية ضد التهرب الضريبي، وضد تبييض الأموال، وتصاعد اللا مساواة.

◄ على الرغم من أن السياسة الضريبية هي أداة ضرورية لمحاربة اللا مساواة، إلا أنها أحيانًا ما تصطدم بالعراقيل. في المقام الأول، يأتي التهرب الضريبي، مثلما توضح لنا مؤخرًا كشوفات «أوراق الجنات الضريبية». لقد زادت رؤوس الأموال المخبأة في الملاذات الضريبية منذ سبعينيات

القرن الماضي، وصارت تمثل اليوم أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهكذا، في زمن العولمة المالية، وبسبب صعود مكانة تلك الملاذات، أصبح من الصعب قياس حجم رأس المال أو العائد عليه، ولا إخضاعهما للضرائب. فقد صارت السجلات، التي تحصر، منذ سنوات وسنوات، الممتلكات من العقارات والأراضي، غير قادرة على رصد جزء هام من الثروة التي صار يمتلكها الأفراد اليوم، لأن الثروة صارت تتراكم أكثر في شكل الأوراق المالية. ويوجد أكثر من حل فني من أجل أن ينشأ سجل مالي عالمي، يكون متاحا أمام كل السلطات الضريبية كي تتمكن من محاربة التهرب بنجاعة.

تحسين القدرة على النفاذ إلى التعليم وإلى الوظائف ذات الدخول اللائقة ضروري من أجل علاج الركود أو ضعف النمو في دخول النصف الأفقر من السكان.

◄ لقد أشارت الدراسات الحديثة إلى إمكانية وجود فجوة بين حديث المسؤولين عن المساواة في الفرص وحقيقة اللا مساواة في النفاذ إلى التعليم. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، نجد أنه يدخل إلى الجامعة عشرون إلى ثلاثين طفلا فقط بين كل مائة في الشريحة العشرية الأدنى دخلا. أما في الشريحة العشرية الأعلى دخلا، فنسبة دخول الأبناء إلى الجامعة تصل إلى ٩٠ في المائة. الإيجابي في الأمر، أن الدراسات تشير إلى أن إتاحة فرص الالتحاق بجامعات القمة للطلبة من المناطق الفقيرة لا تؤثر سلبيا على قوة نتائج تلك الجامعات. إذن على الدول الغنية، كما الدول الناشئة، أن تضع نصب أعينها أهدافًا شفافة وقابلة للتحقيق من أجل إتاحة فرصة عادلة أمام الجميع للالتحاق بالتعليم، وهذا عن طريق تعديل قواعد الالتحاق ونظم التمويل.

◄ إن ديموقراطية النفاذ إلى التعليم رافعة قوية، ولكن التعليم لن يكون كافيًا لخفض اللا مساواة إن غابت آليات تضمن أن الأفراد في أسفل السلم بإمكانهم الحصول على وظائف ذات دخول جيدة. ومن أجل ذلك، فإنه من الضروري وجود تمثيل أفضل للعاملين في إدارات الشركات، بالإضافة إلى حد أدنى سليم للأجور، كأدوات مهمة.

من أجل علاج اللا مساواة في الدخول وفي الثروة الحالية والحيلولة دون تدهورها، على الدول أن تستثمر في المستقبل.

◄ تستلزم محاربة اللا مساواة الحالية، والحيلولة دون تدهورها، استثمارات عامة في مجالات التعليم والصحة وحماية البيئة. لكن يصعب تحقيق كل تلك الاستثمارات بدون إفقار الدول الغنية وإغراقها في الديون. وتخفيض الدين العام ليس بالمهمة السهلة، ولكن هناك عدة حلول (تمر كلها عبر الضريبة على الثروة، وإسقاط بعض الدين أو التضخم). وهي حلول قد طبقت في الماضي من قبل دول كانت غارقة في الاستدانة، من أجل إعطاء كل الفرصة للأجيال الشابة.

ممول بالكامل من

قبل جهات عامة وغير هادفة للربح

WID.world

مصدر بيانات اللا مساواة في العالم

متاح كاملا على الإنترنت

شفاف، قابل للنسخ

للحصول على نسخة رقمية من التقرير، قم بزيارة

WIR2018.WID.WORLD

WORLD INEQUALITY LAB

WID.WORLD